

المرفق

مستخرجات من

تقرير الدورة الثانية عشرة بعد المائة للمجلس
(روما، ٢-٧/٦/١٩٩٧)

تقرير الدورة الثالثة والعشرين للجنة الأمن الغذائي العالمي
(روما، ١٤-١٨/٤/١٩٩٧)

مستخرج من تقرير الدورة الثانية عشرة بعد المائة للمجلس
(روما، ٢-٧/٦/١٩٩٧)

متابعة مؤتمر القمة العالمي للأغذية^(٥)

١٢- وافق المجلس على تقرير لجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن جميع جوانب مؤتمر القمة العالمي للأغذية، وأعمال متابعة الاعلان وخطة العمل، وهو التقرير الذي أعد امتثالا لقرار المؤتمر ٩٥/٢، وقرر احالة هذا التقرير الى الدورة التاسعة والعشرين للمؤتمر مصحوبة بوجهات نظره الواردة في الفقرات التالية.

١٣- وادراكا من المجلس بأن هذه هي أول دورة يعقدها بعد مؤتمر القمة، الذي يشكل علامة بارزة في حياة المنظمة، أكد من جديد ارتياحه لتحقيق مؤتمر القمة أهداف توعية الرأي العام بأهمية توفير الأمن الغذائي للجميع، وتهيئة اطار للتدابير المنسقة اللازمة لتحقيق هذا الهدف، ودفع الأمن الغذائي الى صدارة جداول الأعمال السياسية على المستويين القطري والدولي.

١٤- وشدد المجلس على الأهمية الحاسمة للمحافظة على قوة الدفع التي حققها مؤتمر القمة، وأكد من جديد الدور التحفيزي الذي تضطلع به المنظمة في دعم عملية المتابعة بالتعاون مع جميع منظمات الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية المعنية الأخرى. وجرى التأكيد بأن المسؤولية الأولى في ضمان التنفيذ المستمر لخطة العمل تقع على عاتق حكومات البلدان، فضلا عن أهمية الدعم الدولي لجهود هذه الحكومات. وفي هذه الصدد، أعرب العديد من الدول الأعضاء عن الأسف لاستمرار تناقص الموارد المخصصة للمساعدات الانمائية الرسمية والمعونة الغذائية، فضلا عن تلك المخصصة للوكالات الدولية مثل منظمة الأغذية والزراعة.

١٥- وأعرب المجلس عن ارتياحه للخطوات التي اتخذها عدد من البلدان لاعداد خطط عمل قطرية كمتابعة لمؤتمر القمة العالمي مع اشراك جميع أصحاب الشأن في هذه العملية. كما أخذ المجلس علما بالمبادرة التي اتخذتها المنظمة للتشجيع على اعداد استراتيجيات قطرية للتنمية الزراعية في البلدان النامية، وفي البلدان التي تمر بمرحلة تحول فضلا عن اعداد ملخصات عن أوضاع الأمن الغذائي القطرية في البلدان المتقدمة. وجرى التشديد على أهمية

(٥) الوثائق: CL 112/6; CL 112/7; CL 112/8; CL 112/15; CL 112/PV/2; CL 112/PV/3; CL 112/PV/9

ضمان أن تكون هذه العملية موجهة نحو الطلب، وألا تنفذ إلا بمشاركة وموافقة كاملتين من جانب الحكومات المعنية.

١٦- ووافق المجلس على عملية الرصد واعداد التقارير التي اقترحتها لجنة الأمن الغذائي العالمي.

١٧- وأعرب المجلس عن ارتياحه للتقدم المحرز في بدء العمل بنظام المعلومات الخاصة بانعدام الأمن الغذائي والتعرض لنقص الأغذية ورسم الخرائط ذات الصلة بالتعاون مع المنظمات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، والمؤسسات القطرية المختصة، والمنظمات غير الحكومية. وأكد ضرورة أن تكون هذه العملية ذات توجه قطري، وأن تشترك الحكومات ومجتمعاتها وأصحاب الشأن بصورة وثيقة في وضعها. ووافق المجلس على خطة العمل المقترحة لوضع وتنفيذ هذا النظام بالتدرج على المستويين القطري والدولي بالاستعانة بالنظم والآليات المتوافرة المعنية بالمعلومات. ولاحظ حاجة البلدان النامية الى مساعدات فنية للنهوض بنوعية وتفسير البيانات الاحصائية ذات الصلة بنظام المعلومات الخاصة بانعدام الأمن الغذائي والتعرض لنقص الأغذية ورسم الخرائط ذات الصلة.

١٨- واتساقا مع آليات المتابعة المتكاملة لمؤتمرات الأمم المتحدة التي أقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي رحب المجلس بالترتيبات التي وافقت عليها لجنة التنسيق الادارية بشأن الأعمال المشتركة بين الوكالات لمتابعة أعمال مؤتمر القمة. ولوحظ أن الآلية التي انشئت سوف تعمل، على المستوى القطري، في اطار نظام المنسق المقيم للأمم المتحدة، مع تقديم الدعم، على المستوى العالمي، من خلال شبكة لجنة التنسيق الادارية التي تشترك في ادارتها منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، مع مشاركة وثيقة من جانب برنامج الأغذية العالمي وغيره من المنظمات المعنية. كما لاحظ المجلس بالتقدير التعاون القائم مع مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الانسان ومركز حقوق الانسان في الترويج للأعمال ذات الصلة بالحق في الغذاء بالاتساق مع التفويض الممنوح للجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وبما يتفق بصورة كاملة مع الهدف ٧-٤ من خطة العمل.

١٩- ولاحظ المجلس مبادرة المنظمة الخاصة ببرنامج TeleFood التي ستطلق بالاقتران مع يوم الأغذية العالمي لعام ١٩٩٧ للمحافظة على القرارات التي اتخذت في مؤتمر القمة في أذهان الرأي العام ولجمع أموال اضافية تخصص،

للمساهمة فى التخفيف من حدة الجوع فى العالم. وأشار بعض الأعضاء الى رغبتهم فى الحصول على معلومات مفصلة بعد اتمام هذه الحدث عن التكاليف وعن استخدام الأموال المتحصلة حتى يمكن تحديد ما اذا كان ينبغي البحث فى اقامة نشاطات مماثلة فى المستقبل. وأعرب أعضاء آخرون عن القلق ازاء جانب جمع الأموال فى هذا الحدث، وتخوفهم من أن يؤدي ذلك الى التقليل من التبرعات بموجب النداءات الأخرى. وأحيط المجلس علما بأن جميع الأموال التى سيتم جمعها سوف تستخدم فى تعزيز الأمن الغذائى، وتخضع لعمليات مراجعة من جانب مكاتب مراجعة دولية معروفة.

٢٠- وأكد المجلس، من جديد، تأييده لأهداف البرنامج الخاص للأمن الغذائى ورحب، بالتعاون بين الجنوب - الجنوب والدعم من خارج الميزانية من الأعضاء والمؤسسات متعددة الأطراف ومؤسسات التمويل الدولية والاقليمية لهذا البرنامج. وأشار الأعضاء من البلدان المشاركة الى تجاربهم الايجابية والنتائج التى تحققت حتى الآن والتى يرون أنها تتفق اتفاقا كاملا مع الالتزامات الصادرة عن مؤتمر القمة العالمى للأغذية . وحث بعض الأعضاء على التوسع السريع لهذا البرنامج الخاص لكي يشمل جميع بلدان العجز الغذائى ذات الدخل المنخفض فى حين رأى أعضاء آخرون اتاحة البرنامج الخاص لجميع البلدان النامية التى يوجد بها جيوب لانعدام الأمن الغذائى. وتشكك أعضاء آخرون فى المنهج المتبع فى البرنامج الخاص. وطلبوا تحديد الموارد المستخدمة فى هذا البرنامج. وجرى التشديد على الدور الأساسى الذى تضطلع به منظمات ومعاهد البحوث القطرية والدولية فى هذا المضمار فضلا عن الحاجة الى تقييم نتائج المرحلة التجريبية وما ووجه خلالها من عقبات قبل الانتقال الى مرحلة التوسع. وطلب بعض الأعضاء ايضا حات أخرى بشأن العلاقة بين برنامج التعاون الفنى والبرنامج الخاص، وقد قدمت لهم هذه الايضاحات. وطلب الكثير من الأعضاء تعزيز برنامج التعاون الفنى باعتباره وسيلة لا غنى عنها للتعاون الدولى فى اطار المنظمة، وأكدوا ضرورة محافظة هذا البرنامج على طابعه المستقل.

مستخرج من تقرير الدورة الثالثة والعشرين للجنة الأمن الغذائي العالمي
(روما، ١٤-١٨/٤/١٩٩٧)

ب ثالثاً - متابعة مؤتمر القمة العالمي للأغذية

(أ) مؤتمر القمة العالمي للأغذية: عملية التحضير والنتائج

٢٨- استذكرت اللجنة أن قرار المؤتمر ٩٥/٢ كان قد طلب منها تقديم تقرير، عن طريق المجلس، الى الدورة التاسعة والعشرين للمؤتمر في ١٩٩٧ بشأن جميع الجوانب المتصلة بمؤتمر القمة العالمي للأغذية وأعمال متابعته. وبناء على ذلك، قررت اللجنة أن تطلب من المجلس أن يحيل الى المؤتمر حصيلة مداولاتها بشأن متابعة أعمال مؤتمر القمة العالمي للأغذية على النحو الوارد في تقريرها.

٢٩- وفيما يتعلق بعملية التحضير لمؤتمر القمة ونتائجه، أعربت اللجنة عن ارتياحها للمعلومات المقدمة من الأمانة والواردة في الفقرات ١-١٣ من القسم أولاً في الوثيقة CFS/97/5، والتي تفي بالغرض الذي يتوخاه تقريرها الى المجلس ومن ثم الى المؤتمر. وقررت احالة هذه المعلومات، بايجاز، الى الفقرة ١٢ من الوثيقة CFS:97/5 كمرفق لتقريرها (المرفق هاء).

٣٠- وكان بعض المندوبين يفضل توافر المزيد من المعلومات عن تكاليف مؤتمر القمة، المضمنة في الوثيقة CFS:97/Inf.10. وأشارت اللجنة الى أن بإمكان الأعضاء الذين يرغبون المزيد من المعلومات، التماس ذلك من لجنة المالية.

(ب) التعديلات المقترحة على المادة ٣٣ من اللائحة العامة للمنظمة

٣١- استعرضت اللجنة التعديلات المقترحة على المادة ٣٣ من اللائحة العامة وعلى لائحتها الداخلية^(١)

^(١) الوثائق: CFS: 97/5 Sup.1 Add.1, Corr.1, CFS: 97/5 Sup.1-Add.1, CFS: 97/5 Sup.1, (الفقرتان ١٤ و ١٥) CFS: 97/5 (only English version), CFS; 97/5 Sup.1-Add.2

(ج) - الترتيبات التنظيمية الخاصة برصد وتقديم التقارير بشأن تنفيذ خطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية

٣٥ - تدارست اللجنة البند ثالثا (ج) من جدول الأعمال المعنون " الترتيبات التنظيمية الخاصة برصد وتقديم التقارير بشأن تنفيذ خطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية" على النحو الوارد في الوثيقة CFS:97/5 . واستذكرت اللجنة أن مؤتمر القمة قد أوكل إليها دورا رئيسيا في رصد تنفيذ خطة العمل، والتقدم نحو تحقيق الحد الأدنى من هدف خفض أعداد ناقصي التغذية الى نصف مستواهم الحالي في موعد لا يتجاوز عام ٢٠١٥. ولاحظت اللجنة أن من بين مهماتها الأساسية في هذه الدورة ضمان وضع الترتيبات الفعالة لتمكينها من الاضطلاع بهذا الدور الرئيسي.

٣٦ - وأكدت اللجنة، من جديد، أن المسؤولية الرئيسية عن اتخاذ الاجراءات اللازمة لتنفيذ الخطة انما تقع على عاتق الحكومات المختلفة. وأبلغ عدد من المندوبين اللجنة بالخطوات التي اتخذتها حكوماتهم لوضع خطط عمل قطرية لمتابعة تنفيذ الالتزامات الصادرة عن مؤتمر القمة. وأفاد نائب المدير العام للمنظمة أن العديد من البلدان رحب بمبادرة المدير العام لاعداد وثائق قطرية عن الأمن الغذائي والاستراتيجيات الزراعية في عام ٢٠١٠. بيد أن بعض المندوبين أشاروا، في هذا الصدد، الى ضرورة أن تصاغ المعلومات القطرية عن الأمن الغذائي والاستراتيجيات الزراعية في اطار عملية للتنفيذ موجهة قطريا وتكون جزءا من ملكية الحكومات المعنية، وشددوا على ضرورة تقديم مساعدات المنظمة لصياغة مثل هذه الاستراتيجيات بناء على الطلب. كما عبروا عن بعض جوانب القلق فيما يخص العمليات والموارد التي تستخدم في صياغة تلك المعلومات.

٣٧ - كما أكدت اللجنة أهمية اتخاذ اجراءات منسقة على المستويات شبه الاقليمية والاقليمية والدولية لدعم الجهود القطرية لتحقيق الأمن الغذائي العالمي المستدام في أسرع وقت ممكن. وفي هذا الصدد، أعربت اللجنة عن تقديرها للبيانات التي قدمها البنك الدولي، والمعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبرنامج الأغذية العالمي، في سياق متابعة أعمال مؤتمر القمة العالمي للأغذية، أو النوايا التي أعربت عنها هذه المنظمات فيما يتعلق بالاجراءات ذات الصلة بالأمن الغذائي في مجالات التنمية الريفية، وتحليل السياسات، والتخفيف من حدة الفقر والمساعدات الغذائية. ورحبت

اللجنة، على وجه الخصوص، بالاستراتيجية الجديدة للبنك ازاء التنمية الريفية: وعنوانها "التنمية الريفية: من النظرية الى العمل" وعلاقتها بأهداف مؤتمر القمة، وروح الشراكة الجديدة بين المنظمة والبنك.

٣٨- واستذكرت اللجنة ضرورة أن تستند الترتيبات الخاصة برصد وتقديم التقارير بشأن تنفيذ خطة عمل مؤتمر القمة الى ثلاثة مسارات لاعداد التقارير - تقارير من حكومات البلدان، وتقارير بشأن أعمال المتابعة والتنسيق المشترك بين وكالات الأمم المتحدة، والتقارير المقدمة من المؤسسات الدولية ذات الصلة. كما وافقت على أنه يتعين، بالإضافة الى الترتيبات الخاصة بالتدفق المنتظم للتقارير من هذه المصادر الثلاثة الى لجنة الأمن الغذائي العالمي، وضع ترتيبات أيضا لرصد التنفيذ على المستويين شبه الاقليمي والاقليمي. ولاحظت اللجنة بارتياح أن يكون لدى المؤتمرات الاقليمية بند ثابت بشأن متابعة أعمال مؤتمر القمة. وجرى التشديد على ضرورة اتاحة التقارير التي تعد بشأن رصد أعمال متابعة مؤتمر القمة العالمي للأغذية على نطاق واسع، ويمكن أن يكون ذلك من خلال شبكة انترنيت. كما شجعت الأعضاء والمراقبين على تقديم تقاريرهم بهذا الشأن.

٣٩- ورأت اللجنة ضرورة أن يعكس مشروع نموذج التقارير هيكل خطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية برمتها، شاملا للالتزامات السبعة. وأشار عدد من المندوبين الى ضرورة أن يتركز الهدف على توفير معلومات قاعدية عن الاجراءات التي يتم اتخاذها لتنفيذ كل واحد من الالتزامات السبعة. وأشار عدد من المندوبين الى ضرورة أن ينصب تركيز التقارير القطرية على النوعية بدلا من الكمية، وأنه ينبغي تحرى ايجاد التوازن الصائب بين الجانبين النوعي والكمي في التقارير. وجرى التركيز على ضرورة أن تتضمن المعلومات المقدمة بعض التحليل عن كيفية توجيه السياسات والاجراءات القطرية صوب تحقيق الهدف الذي يتوخاه الأمن الغذائي في خفض عدد المصابين بنقص التغذية. وأوصت اللجنة بأن يكون اعداد التقارير في صيغة مبسطة ومباشرة، وضرورة أن تعتمد على تدفقات المعلومات المتاحة بدون تكرار، وأن يتيح قدرا ما من المرونة لعكس أوضاع وظروف بعينها للأمن الغذائي القطري.

٤٠- ووافقت اللجنة على اجراءات مؤقتة تستخدم في اعداد التقارير لعام ١٩٩٧، مبنية على المقترحات التالية التي قدمتها اليها هيئة المكتب:

- تغطي المسارات الثلاثة لاعداد التقارير المذكورة فى الفقرة ١٧ من الوثيقة CFS: 97/5 ، الاجراءات المتخذة لتحقيق الأهداف المحددة فى اطار كل واحد من الالتزامات السبعة؛
- ينبغي أن يتبع، فى اعداد التقارير، هيكل الالتزامات والأهداف الواردة فى خطة العمل. وينبغي أن تشمل هذه التقارير الاجراءات، والأطراف الفاعلة، والنتائج، حيثما توافرت، بما فى ذلك عمليات التقييم النوعى، فى اطار كل هدف من الأهداف. ويمكن انجاز ذلك، حيثما كان ملائما، مقابل التدابير المختلفة لخطة العمل كل على حدة؛
- ينبغي أن تصل مسارات التقارير الى الأمانة قبل نهاية يناير/كانون الثانى ١٩٩٨. وينبغي أن تغطي هذه المسارات الفترة حتى نهاية عام ١٩٩٧.

وستبحث لجنة الأمن الغذائى، فى دورتها خلال ١٩٩٨، امكانية وضع شكل موحد لاعداد التقارير للفترات المتتالية. وستعقد جماعة عمل مفتوحة تابعة للجنة الأمن الغذائى اجتماعا لبحث المقترحات تحقيقا لهذا الغرض، قبل انعقاد دورة عام ١٩٩٨ مباشرة، مع مراعاة التجربة المكتسبة من دورة التقارير الأولى وكذلك ما تحقق من تقدم فى نظام المعلومات عن انعدام الأمن الغذائى والتعرض لنقص التغذية ورسم الخرائط ذات الصلة. كما ستقدم الأمانة معلومات عن الخبرات المكتسبة فى مجال الآليات ونماذج اعداد التقارير المرتبطة بمتابعة المؤتمرات والاتفاقيات الأخرى. وستعمل هيئة المكتب، على نحو وثيق، مع الأمانة فى المضى قدما بهذه الترتيبات.

٤١- وفيما يتعلق بالجدول الزمنى لتقديم التقارير اعتبارا من عام ١٩٩٨ وما بعدها من كل جهة معنية، رأى بعض المندوبين أن تحديد نهاية العام كآخر موعد أمر غير واقعى وينبغي تمديده الى فبراير/شباط أو مارس/آذار. واقترح بعض المندوبين الآخرين، مشددين من ناحية على ما تحتاجه التقارير من تكاليف ووقت، ومن جهة ثانية على ما يلزم من وقت لكى تحدث السياسات تأثيراتها ولملاحظة الاتجاهات الاحصائية، أن تقدم التقارير القطرية كل عامين. وقررت اللجنة دراسة هذه المقترحات أثناء دورتها القادمة.

٤٢- وارتأت اللجنة أن الاقتراح يشمل، حسب تنظيمها لأعمالها فيما بعد عام ١٩٩٨، ثلاثة موضوعات رئيسية تدخل ضمن الموضوع العام لمتابعة أعمال مؤتمر القمة العالمى للأغذية وهي: " تقييم حالة الأمن الغذائى العالمى"،

و"تقرير عن التقدم في تنفيذ خطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية"، و"القضايا المواضيعية"، ويمثل هذا الاقتراح نقطة انطلاق مفيدة. ومن جهة أخرى، وافقت اللجنة على أنه من السابق لأوانه اتخاذ قرار بشأن هذه القضية إلى أن يتم اكتساب خبرة أكثر فيما يتعلق بمختلف الإجراءات التي يتعين استنباطها واستخدامها على أساس تجريبي خلال ١٩٩٧. وفيما يتعلق بتغطية القضايا المواضيعية، ورد اقتراح بوضع خطة في الدورة القادمة فيما يتعلق بالمواضيع المتصلة بتنفيذ أعمال مؤتمر القمة التي يمكن أن تدرسها اللجنة في دورات مقبلة. ولاحظ بعض المندوبين ضرورة أن يشمل جدول أعمال اللجنة مسألة رفع التقارير إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٤٣ - وأحيطت اللجنة علماً بحصيلة دراسة لجنة التنسيق الإدارية لمتابعة أعمال مؤتمر القمة كما أحيطت علماً بأن لجنة التنسيق الإدارية أيدت الترتيبات التي اقترحتها المنظمة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية والتي اشتملت مجموعات مواضيعية على المستوى القطري ضمن إطار نظام "المنسق المقيم"، وسوف يتم انشاء شبكة على مستوى المقار الرئيسية والمستوى الميداني تتناول التنمية الريفية والأمن الغذائي حيث تتم المشاركة والتنسيق في تبادل المعلومات بين الوكالات بما يحقق المرونة ومردودية التكاليف. وطلبت اللجنة تقديم الأجزاء ذات الصلة من تقرير الدورة العادية الأولى للجنة التنسيق الإدارية لعام ١٩٩٧ إلى المجلس. وقد أتاح تأييد لجنة التنسيق الإدارية لهذه الترتيبات أن تعقد هاتان المنظمتان مشاورات مفتوحة مع بقية الأطراف في الأمم المتحدة تتناول الترتيبات التفصيلية بشأن انشاء آلية واعداد خطة عمل أولية. ومن بين المهام الأولى التي يتعين معالجتها، وضع الترتيبات بشأن توزيع ومشاركة المسؤوليات فيما يتعلق بدعم تنفيذ خطة العمل على أن تؤخذ في الحسبان أيضاً عمليات متابعة بقية المؤتمرات الدولية.

٤٤ - أقرت اللجنة بالدور المهم الذي لعبته منظمات المجتمع المدني في عملية التحضير لمؤتمر القمة، وشجعت تلك المنظمات على مواصلة المشاركة في عمل اللجنة. واقترح بعض المندوبين امكانية أن تعقد تلك المنظمات اجتماعاً يسبق انعقاد دورات لجنة الأمن الغذائي المقبلة، حتى يتسنى لها المساهمة في اضافة مدخلات إلى عمل اللجنة. وشدد مندوبون آخرون على أن ادماج المجتمع المدني في برامج عمل اللجنة يحظى بأولوية مستمرة، ولا بد من تشجيع التدابير العملية لتوسيع صلات المنظمات غير الحكومية والجهات الأخرى في المجتمع المدني بأعمال اللجنة. وحثوا على ضرورة أن تستند اللجنة إلى الخبرات المكتسبة من خلال مؤتمر القمة العالمي للأغذية ومن خلال

المحافل الأخرى للأمم المتحدة، حتى تتسنى الفرصة للمنظمات القطرية والدولية للمجتمع المدني التي تتوافر فيها معايير الاختصاصات المناسبة للمشاركة بصفة مراقب على نحو يتسم بقدر أكبر من النشاط في مداورات اللجنة. ولوحظت ضرورة توافر توازن جغرافي، بما في ذلك من خلال تقديم المساعدة لتسهيل مشاركة منظمات المجتمع المدني من بلدان العالم النامي، والإمكانية المتاحة لدى الحكومات لكي تضم مثل هذه المنظمات إلى وفودها القطرية. وطلبت من الأمانة اتخاذ تدابير مؤقتة لتوسيع نطاق مشاركة المنظمات غير الحكومية في الدورة القادمة للجنة الأمن الغذائي العالمي ريثما تتدارس اللجنة هذه المسألة بتفصيل أوسع نطاقاً.

٤٥ - أشار عدد من المندوبين إلى الوثيقة CFS: 97/Inf.7 التي تتضمن معلومات عن تنفيذ الهدف ٧-٤ ذي الصلة بتوضيح مضمون " ... الحق في الغذاء الكافي والحق الأساسي لكل إنسان في التحرر من الجوع ..."، ورحبوا بوضع مذكرة التفاهم مع المفوض السامي للأمم المتحدة المعنى بحقوق الإنسان ومع المركز المعنى بحقوق الإنسان والتي تنص على التعاون في المستقبل لتنفيذ الالتزام ٧-٤، وطالبوا بتوزيع المذكرة حالما تكون جاهزة، مرفقة بالبيان الذي قدمته المنظمة إلى مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في مارس/آذار.

(د) - خطة العمل لوضع أهداف ومؤشرات عن حالة الأمن الغذائي القطري والشامل وإنشاء نظام المعلومات عن انعدام الأمن الغذائي والتعرض

لنقص الأغذية ورسم الخرائط ذات الصلة

٤٦ - أحييت اللجنة علماً بحصيلة المشاورة الفنية بشأن نظام المعلومات عن انعدام الأمن الغذائي والتعرض لنقص الأغذية ورسم الخرائط ذات الصلة، التي عقدتها المنظمة في مارس/آذار ١٩٩٧. واسترعى اهتمام اللجنة، بصفة خاصة، إلى خطة العمل الموصى بها بشأن استنباط ووضع نظام المعلومات عن انعدام الأمن الغذائي والتعرض لنقص الأغذية ورسم الخرائط ذات الصلة على المستويات القطرية والدولية على نحو ما ورد في الوثيقة CFS: 97/Inf.8. وأعربت اللجنة عن تأييدها لعملية إنشاء هذا النظام كأداة لرصد الحالات المزمنة والمؤقتة لانعدام الأمن الغذائي، في عملية متابعة أعمال مؤتمر القمة. ورحبت اللجنة بالمبادرة المبكرة للمنظمة لدعوة المشاورة إلى الانعقاد، ولاحظت، بارتياح، ما أبدته جميع الوكالات المشاركة من دعم وتعاون في تحقيق هذا الجهد.

٤٧- وناقشت اللجنة خطة العمل التي اقترحتها الأمانة لإنشاء نظام المعلومات عن انعدام الأمن الغذائي والتعرض لنقص الأغذية ورسم الخرائط ذات الصلة على المستويات القطرية والدولية. ورحبت باستعداد الوكالات الرئيسية في الأمم المتحدة للمساهمة بنشاط في انشاء هذا النظام، والتكوين المقترح لآلية مشتركة بين الوكالات تتولى الاشراف على العملية. وأشارت اللجنة الى الحاجة الى أن تشمل مثل هذه الآلية ممثلين عن المنظمات والمؤسسات التي تشارك في مثل هذه الأعمال. كما شددت على الحاجة الى أن تكون العملية موجهة قطريا وأن تسعى الحكومات ومجتمعاتها والأطراف المعنية في بلادها للمشاركة بحماس في انشاء هذا النظام. ووافقت اللجنة على أن يشمل هذا النظام مؤشرات بحيث تكون (١) بسيطة ويمكن الوثوق بها، و(٢) متاحة فعليا، و(٣) ذات طبيعة اجتماعية وتتعلق بالمقاييس الجسمانية، و(٤) على مختلف المستويات حتى المستوى الأسرى. كما أقرت اللجنة بالحاجة الى توجيه اهتمام أكبر لفرص الحصول على الأغذية، لدى اختيار تلك المؤشرات. وشددت اللجنة على ضرورة الموازنة بين التكاليف الاضافية والمنافع الجديدة، لدى وضع الصياغة النهائية لهذا النظام.

٤٨- ووافقت اللجنة بصفة عامة على خطة العمل الواردة في الوثيقة CFS: 97/Inf.8 وعلى العملية التدريجية المتمثلة باتخاذ خطوة فخطوة لدى انشاء نظام المعلومات عن انعدام الأمن الغذائي والتعرض لنقص الأغذية ورسم الخرائط ذات الصلة. وأوصت بتعزيز الاشارة في خطة العمل الى اشراك حكومات البلدان بصورة كاملة في وضع الخطوط التوجيهية الخاصة بخطة العمل، والمبادرة بتعيين وتنشيط جهات الوصل. وأدرج اجراء اضافي في اطار "الأعمال المقررة على المديين المتوسط والطويل" يركز على "تحسين نوعية البيانات والتحليل". ولاحظت اللجنة أنه كي تكون النظم القطرية للمعلومات والخرائط عملية ونافعة، ينبغي تحسين نوعية البيانات الاحصائية في العديد من البلدان النامية، ولاسيما في أفريقيا. وسلمت اللجنة بأن هذه البلدان قد تحتاج الى مساعدة لتحقيق هذا الهدف.

المرفق هاء مؤتمر القمة العالمي للأغذية: عملية التحضير والنتائج

١ - مقدمة

١ - انعقد مؤتمر القمة العالمي للأغذية بروما في الفترة من ١٣ إلى ١٧ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٦ على مستوى رؤساء الدول والحكومات. وتمركز هدف مؤتمر القمة على تجديد الالتزام العالمي على أعلى المستويات باستئصال الجوع وسوء التغذية وتحقيق الأمن الغذائي المستدام لكافة الشعوب.

٢ - وكانت المنظمة قد دعت لعقد المؤتمر كرد فعل لانتشار ظاهرة نقص التغذية على نطاق واسع وتزايد القلق بشأن قدرة الزراعة على الوفاء باحتياجات الأغذية في المستقبل. ففي الدورة السابعة والعشرين التي عقدها مؤتمر المنظمة على مستوى وزارى فى نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٣، أعربت البلدان الأعضاء عن "عميق قلقها" إزاء الوضع الراهن وآفاق المستقبل وشددت على أن 'المشكلات الرئيسية للعالم فى مجالات الأغذية والتغذية والقدرة على الاستدامة تستلزم اجراءات عاجلة على المستويات القطرية والدولية'.

٣ - وبعد مشاورات مع عدد كبير من رؤساء الدول والحكومات من جميع أقاليم العالم، دعا المدير العام مؤتمر المنظمة لدراسة اقتراحه بعقد مؤتمر قمة عالمي للأغذية فى نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٦. وقد حظى هذا الاقتراح لاحقا، بعد إقراره من قبل المؤتمر في دورته الثامنة والعشرين التي عقدت فى أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٥، بتأييد بالاجماع من الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٥. وتزايد الدعم لفكرة عقد المؤتمر فى الفترة التي سبقت انعقاد القمة خلال المناقشات التي جرت أثناء الدورات ١٠٦ و ١٠٧ و ١٠٨ للمجلس وفى المؤتمرات الاقليمية للمنظمة، كما صدرت قرارات وتوصيات تدعم مؤتمر القمة فى عدد كبير من المحافل الحكومية الدولية التي اجتمعت آنذاك.

٢ - تحضير وثائق مؤتمر القمة

٤ - استلزم التحضير لعقد مؤتمر القمة اجراء مشاورات موسعة فيما بين الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص. وصدرت أربع عشرة وثيقة فنية أساسية إضافة الى أطلس فنى شملت فى مجموعها الأساس التحليلي للقرارات والاجراءات ذات الصلة بالسياسات التى أقرها مؤتمر القمة. وقد أعد موظفو المنظمة هذه الوثائق، بالتعاون فى أغلب الحالات، مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية، والمؤسسات الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدنى على أوسع نطاق. وجرى توزيع هذه الوثائق بشكلها المؤقت ابتداء من مطلع ١٩٩٥ مع طلب تقديم التعليقات عليها وتلقيها من خلال عملية استعراض موسعة شارك فيها من بين جهات أخرى خبراء من الحكومات والوكالات الشقيقة فى الأمم المتحدة وشخصيات بارزة. ونشرت المنظمة هذه الوثائق الأساسية والأطلس الفنى بشكلها النهائى المنقح فى ثلاثة أجزاء قبل انعقاد مؤتمر القمة. وترد عناوين هذه الوثائق فى الاطار أدناه.

٥ - وعهد المؤتمر فى قراره رقم ٩٥/٢ الذى اتخذه خلال دورته الثامنة والعشرين الى لجنة الأمن الغذائى العالمى بدور جهة الوصل فيما يخص عملية التحضير لمؤتمر القمة العالمى للأغذية. وهذه اللجنة مفتوحة للبلدان الأعضاء فى المنظمة ولجميع البلدان الأعضاء فى الأمم المتحدة التى تعرب عن اهتمامها بالمشاركة فى عمل اللجنة. ومن خلال مجموعة عمل خاصة لما بين الدورات تابعة للجنة الأمن الغذائى العالمى، أمكن تحقيق تقدم ملموس فى إعداد مشروع وثيقة إعلان روما بشأن الأمن الغذائى العالمى وخطة عمل مؤتمر القمة العالمى للأغذية.

٦ - وأتاحت المناقشات التى جرت فى المؤتمرات الاقليمية للمنظمة مدخلات أساسية بشأن إعداد وثائق مؤتمر القمة وشمل ذلك : الدورة الثالثة والعشرين للمؤتمر الاقليمى للشرق الأدنى، الرباط، المغرب، ٢٦-٣٠/٣/١٩٩٦، والدورة التاسعة عشرة للمؤتمر الاقليمى لأفريقيا، واغادوغو، بوركينافاسو، ١٦-٢٠/٤/١٩٩٦، والدورة العشرين للمؤتمر الاقليمى لأوروبا، تل ابيب، اسرائيل، ٢٩/٤ - ٣/٥/١٩٩٦، والدورة الثالثة والعشرين للمؤتمر الاقليمى لآسيا والمحيط الهادى، ابيا، ساموا، ١٤-١٨/٥/١٩٩٦، والدورة الرابعة والعشرين للمؤتمر الاقليمى لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى، اسونسيون، باراغوى، ٢-٦/٧/١٩٩٦، إضافة الى المشاورات الاقليمية لأمريكا الشمالية التى نظمتها الولايات المتحدة الأمريكية وكندا. وأعد كل مؤتمر اقليمى مساهمة لدعم مشروعات الوثائق الخاصة لمؤتمر القمة العالمى للأغذية، استنادا الى

وثيقة تتعلق بحالة الأمن الغذائي العالمي والقضايا ذات الصلة بالاقليم، الى جانب تقارير عن التقدم الذى تحرز به فى عملها مجموعة العمل لما بين الدورات التابعة للجنة الأمن الغذائى العالمى.

الوثائق الفنية الأساسية لمؤتمر القمة العالمى للأغذية

- ١ - الأغذية والزراعة والأمن الغذائى: التطورات العالمية منذ مؤتمر الأغذية العالمى وأفاق المستقبل
- ٢ - مشروعات ناجحة فى مجال الأمن الغذائى
- ٣ - البيئة الاجتماعية - السياسية والاقتصادية للأمن الغذائى
- ٤ - الاحتياجات الغذائية والنمو السكانى
- ٥ - الأمن الغذائى والتغذية
- ٦ - دروس من الثورة الخضراء : نحو ثورة خضراء جديدة
- ٧ - انتاج الأغذية: الدور الرئيسى للمياه
- ٨ - امدادات الأغذية للمستهلكين: التسويق والتصنيع والتوزيع
- ٩ - دور البحوث فى الأمن الغذائى العالمى والتنمية الزراعية
- ١٠ - الاستثمار فى القطاع الزراعى: التطور والتوقعات
- ١١ - الانتاج الغذائى وتأثيره على البيئة
- ١٢ - الأغذية والتجارة الدولية
- ١٣ - الأمن الغذائى والمساعدات الغذائية
- ١٤ - تقدير التقدم الممكن فى ميدان الأمن الغذائى
- ١٥ - الأطلس الفنى

٧ - وبالإضافة الى هذه العملية الدستورية، ساهمت محافل عديدة أخرى فى زيادة الوعي وصياغة وجهات نظر ومقترحات لتقويم أهداف مؤتمر القمة، ابتداء من الجمعية العالمية للأمن الغذائى، وهى ندوة دولية نظمتها الحكومة الاتحادية الكندية وحكومة كيبيك فى أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٥ بمدينة كيبيك والاجتماع الوزارى بشأن الأمن الغذائى العالمى الذى انعقد فيها بمناسبة الذكرى الخمسين لإنشاء منظمة الأغذية والزراعة.

٨ - وتلقت الحكومات والمنظمات المعنية تشجيعا للاستفادة من الاجتماعات المقررة سلفا فى مناقشة جوانب نوعية محددة للأمن الغذائى. وصدرت عن عدد كبير من البلدان وثنائق تحدد الموقف القطرى، وذلك كجزء من استعدادات

تلك البلدان للمشاركة في مداورات مؤتمر القمة. كما عقدت المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص اجتماعاتها لمناقشة مؤتمر القمة، الى جانب مشاركتها في الأنشطة القطرية وفي المشاورات التي عقدتها المنظمة قبل انعقاد كل مؤتمر اقليمي، وفي أعمال الدورة الثانية والعشرين للجنة الأمن الغذائي العالمي. وجرى تقديم عدد كبير من البيانات المهمة الصادرة عن المنظمات غير الحكومية الى مؤتمر القمة العالمي للأغذية الى أمانة مؤتمر القمة. كما عقد بالتزامن مع انعقاد مؤتمر القمة محفلا للمنظمات غير الحكومية في روما خلال الفترة من ١١ إلى ١٧/١١/١٩٩٦.

٩ - وبعد أن أخذت كافة هذه المدخلات بالاعتبار، استكملت مناقشة الوثائق أثناء الدورة الثانية والعشرين التي عقدت من ٢٧ إلى ٩/٣٠ ومن ٨ إلى ١٠/٩ ومن ٢٨ إلى ١٠/٣١/١٩٩٦. وبهذا الشكل تمت الموافقة على نص إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي وخطة العمل الخاصة لمؤتمر القمة العالمي للأغذية قبل أسبوعين من موعد انعقاد مؤتمر القمة، تمهيدا لدراستهما من قبل رؤساء الدول والحكومات أو ممثليهم. كذلك أيدت اللجنة الترتيبات الخاصة بتنظيم عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية ودعت رئيس اللجنة لتقديم إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي وخطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية أمام مؤتمر القمة لقرارهما.

٣ - النتائج

١٠ - اشتركت في مؤتمر القمة مائة وخمسة وثمانون بلدا والمجموعة الأوروبية وحضره من بين رؤساء الوفود ٤١ رئيس دولة و ١٥ نائب رئيس و ٤١ رئيس وزراء و ١٥ نائب رئيس و ٧٤ من رؤساء الوفود الأخرى. كما حضره نحو ٤٥٠ منظمة غير حكومية و ٨٠ منظمة من أسرة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية.

١١ - وقد وافق رؤساء وفود ١٨٦ بلدا على الوثيقتين السياسيتين (إعلان روما بشأن الأمن الغذائي، وخطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية) لدى بداية أعمال مؤتمر القمة عقب مراسم الافتتاح، في حين سجل ١٥ بلدا تحفظات أو طلب بيانات تفسيرية فيما يتعلق بجوانب معينة من إعلان روما وخطة العمل.

١٢- ويتضمن إعلان روما سبعة التزامات تشكل قاعدة لتحقيق الأمن الغذائي المستدام للجميع، في حين توضح خطة العمل الأهداف والأعمال المناسبة للتنفيذ العملي للالتزامات السبعة.

١٣- وحقق مؤتمر القمة العالمي للأغذية نجاحا باهرا في زيادة وعي الرأي العام بمشكلاتي الجوع وسوء التغذية ومدى انتشارهما في العالم والأسباب والآفاق. ولعل أبرز ما حققه المؤتمر ذلك الالتزام السياسي القوي والضروري للترويج لوضع استراتيجيات وأنشطة فعالة لبلوغ أهدافه المتمثلة بخفض عدد ناقصي التغذية الى نصف عددهم في الوقت الحاضر في موعد لا يتجاوز عام ٢٠١٥ والعمل في ذات الوقت لتحقيق الأمن الغذائي للجميع واستئصال شأفة الجوع من جميع البلدان.